

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

The French military operation in Mali and its impact on Algeria national security

بمينة صافا

حورية دباك

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيارت/الجزائر
مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
safaaminasp@gmail.com

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تيارت/الجزائر
مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي
soufi5727@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/03/31 تاريخ القبول: 2023/12/10

تاريخ الإرسال: 2023/03/03

الملخص:

تهدف الدراسة إلى توضيح الأزمة المالية من خلال تسليط الضوء على التدخل العسكري الفرنسي- في مالي باعتباره فصلا من فصول سياسة فرنسا الخارجية القائمة أساسا على التدخل في العديد من المناطق في العالم وبالخصوص في قارة إفريقيا التي طالما اعتبرتها الفناء الخلفي لها، لعدة اعتبارات منها الماضي الاستعماري الفرنسي- للقارة وما تمثله هذه الأخيرة كمصدر هام من الموارد الطبيعية بالنسبة لفرنسا حيث كان تدخلها العسكري في مالي ظاهره مساعدة الحكومة المالية على استعادة أراضيها التي سيطر عليها المسلحون وإعادة بسط سيادتها على كافة أقاليمها، وفي واقع الأمر أن فرنسا كانت تهدف من وراء هذا التدخل العسكري الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي.

الكلمات المفتاحية: التدخل العسكري، الأمن القومي، العملية العسكرية، الساحل الإفريقي، الأزمة المالية.

Abstract:

The study aims to clarify the Mali crisis by highlighting the French military intervention in Mali as a chapter of France's foreign policy, which is mainly based on intervention in many regions of the world, especially in the continent of Africa, which it has always considered its backyard, for several reasons including the French colonial past of the continent and what the latter represents as an important source of natural resources for French, where its military intervention in Mali was apparently helping the government in Mali to regain its lands that were controlled by the militants and to re-establish its sovereignty over all its territories, in fact France was

المؤلف المرسل

aiming behind this military intervention to preserve its strategic interests in the Africa Sahel region.

Keywords: military intervention, national Security, military operation, Africa Sahel, the crisis in Mali.

مقدمة:

إن غنى منطقة الساحل الإفريقي بما فيها مالي بالثروات الطبيعية لازال يستقطب القوى الكبرى ويؤدي بها إلى التنافس والتهاافت على التواجد بالمنطقة بأي شكل من الأشكال للسيطرة على هذه الثروات التي تؤمن مصالحها من الموارد الطبيعية، وبالخصوص فرنسا التي تمنح لنفسها الأولوية في استغلال هذه الموارد باعتبار المنطقة هي منطقة نفوذ تقليدي ضمن مستعمراتها السابقة، كما أن كثرة الأزمات الأمنية في المنطقة أصبح يسمح المبرر لهذه القوى للتدخل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في الظاهر لكن في واقع الحال فإن الهدف الذي يحرك فرنسا هو محاولة الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

تعتبر الدول الإفريقية بشكل عام ودول الساحل الإفريقي بشكل خاص دول حديثة الاستقلال، ورثت عن الاستعمار حدود عشوائية لا تراعي الحد الأدنى من الترابط العرقي أو الديني ما صعب من مهمة توحيد هاته الأعراف والاثنيات تحت راية الدولة الواحدة التي تعاني غياب الديمقراطية وضعف في المؤسسات بشكل عام، إضافة إلى غياب العدالة في التوزيع ما سهل مهمة الدول الاستعمارية القديمة للعودة من مداخل متعددة كمساعدة إفريقيا على تثبيت سيادتها وحفظ أمنها.

كما يعتبر التدخل الدولي في الساحل الإفريقي السمة البارزة التي ميزت علاقة دول المنطقة مع القوى الكبرى وخصوصا مع بداية القرن الواحد والعشرين.

لقد ألقى التدخل العسكري الفرنسي- في مالي بظلاله على دول الجوار التي أصبحت تخشى- على أمنها واستقرارها بعد هذا التدخل وبالخصوص الجزائر بسبب عامل البعد الجغرافي الذي يربطها بمالي، وبناء على هذه الحقائق حاولت دراستنا الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن القومي الجزائري؟

والإجابة على الإشكالية تستدعي وضع الفرضية التالية:

إن أخذ الحيطة والحذر من قبل الجزائر حيال تداعيات العملية العسكرية الفرنسية في مالي على أمنها القومي مرتبط بإدراكها لخطورة ما ستسفر عليه هذه العملية وامتداد أبعادها إلى التراب الوطني الجزائري نظرا لعدة عوامل منها القرب الجغرافي.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي و أثرها على الأمن القومي الجزائري

ولمعالجة إشكالية الدراسة تم توظيف المناهج التالية:

تمت الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، حيث تم تسليط الضوء على حالة من حالات التدخل الفرنسي- في الساحل الإفريقي وهي مالي.

وتم الاعتماد على المنهج التاريخي بهدف رصد مختلف التطورات التي ساهمت في تصعيد الأزمة في مالي وكذلك مختلف المراحل التي مر بها التدخل العسكري الفرنسي فيها.

ولمعالجة الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

- التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

- انعكاسات العملية العسكرية الفرنسية على الأمن القومي الجزائري.

المحور الأول: التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

إن التدخل الدولي ظاهرة قديمة في العلاقات الدولية، إلا أنها برزت بشكل كبير عقب انتهاء الحرب الباردة، اتبعتها الدول الكبرى للحفاظ على مصالحها بما فيها فرنسا التي تدخلت في مالي عام 2013.

1.1- طبيعة الأزمة في مالي.

تعود جذور الأزمة المالية إلى الإرث الاستعماري حيث أدى استقلال دول الجوار الممتثلة في ليبيا عام 1951م، النيجر عام 1960م، بوركينا فاسو عام 1961، والجزائر عام 1962م إلى إيجاد قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء نفسها منقسمة بين العديد من الدولة التي كانت مجبرة على احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار¹.

تشكل العديد من الاثنيات المجتمع المالي حيث يتمركز الطوارق والعرب في الشمال بينما يتمركز الأفارقة في الجنوب، وكان يطلق على مالي السودان الفرنسي وذلك قبل انفصالها عن السنغال مشكلين بذلك اتحاد قبل أن تنفصل عنه وتعلن استقلالها عام 1960².

إضافة إلى فشل مالي على غرار العديد من الدول الإفريقية في تسيير واحتواء التنوع الإثني نتيجة لغياب مؤسسات قوية وفعالة وهو ما أكدته هنري كيسنجر في مقولته " في معظم دول العالم، يسبق وجود مجتمع أو

¹ ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017، ص 248.

² جبارة زهير، بن عمر عادل، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والمخرجات"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص 673.

حورية دباك، صافا يمينة

أمة وجود الدولة، وعلى النقيض من ذلك فإنه في غالبية الدول الإفريقية تسبق الدولة الأمة وتبذل مجدها لخلق وعي وطني من خلال فيض من القبائل، الإثنيات وفي حالات كثيرة الديانات المختلفة¹.

لقد سبب التنوع الإثني واتساع الفجوة بين سكان الشمال الذين يعانون من التهميش والحرمان وسكان الجنوب المحتكرين للسلطة والثروة إلى تفاقم الأزمة بمالي وذلك بقيام الطوارق بالتمرد على السلطة في العديد من المرات ولم تستقر الأوضاع إلا بعد توقيع اتفاق السلام بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية خلال الفترة ما بين 2009م إلى 2012م، لكن سرعان ما عادوا إلى التمرد على السلطة بعد تحالفهم مع مجموعات إسلامية متطرفة تضم جنسيات مالية، نيجيرية، موريتانية إضافة إلى كئائب تنتمي إلى الطوارق كانت تقاتل إلى جانب الزعيم القذافي قبل سقوطه².

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة في مالي انعكاسات الأزمة الليبية وذلك بعودة الماليين إلى وطنهم على اثر انهيار نظام القذافي ومقتله³، وهو ما أجج الصراع المسلح بين المتمردين الطوارق ممثلين "بالحركة الوطنية لتحرير أزواد" من جهة والحكومة المالية من جهة أخرى وصل بهم الأمر إلى درجة مطالبتهم بالانفصال عن دولة مالي بدل الحكم الذاتي.

إضافة إلى دخول "حركة أنصار الدين" على الخط إذ أصبحت تحارب الحكومة المالية على إقليم أزواد ولها علاقات مع تنظيم القاعدة، وحصولها على مختلف الأسلحة اللبية الثقيلة، مقابل ضعف السلطة والعجز الأمني في منطقة الساحل والصحراء، كما شكل غياب القذافي الذي كان يقدم مساعداته للطوارق ويتوسط من اجل حل نزاعهم مع الحكومة عملاً آخر لتفاقم الوضع⁴.

وما أدى إلى تأزم الوضع في مالي قيام مجموعة من العسكريين الماليين بقيادة الانقلاب على نظام الرئيس المالي "أمادو توماني توري" في 22 مارس 2012م لاتهامه بالفشل في توفير الإمكانيات الكافية لقوات الدفاع للتصدي للمتمردين الطوارق، من جانبها أعلنت حركة تحرير أزواد عن انفصالهم بالإقليم في 05 أبريل 2012م، غير أنه سرعان ما قامت الجماعات المسلحة بالسيطرة على الإقليم وممارسة أقصى أنواع الإذلال في حق السكان الطوارق، لتتحول الأزمة المالية إلى واحدة من أعقد الأزمات في وقتنا المعاصر⁵.

¹ شامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 01، العدد 02، 2014، ص 52.

² مشري حنان، ويكن فاذية، "جدلية التدخل الفرنسي في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده"، *مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 228-229.

³ منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 125.

⁴ فتيحة فرقاني، "الافتتاح التركي على القارة السمراء"، *رؤية تركية*، شتاء 2015، ص 178.

⁵ عادل عبد الصبور حسن، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، *آفاق أفريقية*، المجلد 11، العدد 37، 2013، ص

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

2.1- حيثيات التدخل الفرنسي في الأزمة المالية.

لقد أثرت الأزمة الليبية بشكل سلبي للغاية على أمن دول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وبالأخص مالي التي عاد إليها المقاتلين الماليين محملين بالأسلحة الثقيلة بعد انهيار نظام العقيد معمر القذافي الذي كانوا يقاتلون إلى جانبه، ما أدى إلى عجز القوات الحكومية المالية على مواجهتهم، حيث تمكنوا من بسط سيطرتهم على كامل أقاليم شمال مالي "تمبكتو"، "كيدال"، "غاو" لتصل الأمور إلى تصعيد خطير تمثل في الانقلاب الذي قاده القوات العسكرية للإطاحة بالرئيس "أمانو توماني توري" في 24 مارس 2012م، لتدخل البلاد في حالة من الصراع السياسي والعسكري بين القوات النظامية من جهة وقوات الحركات الأزدادية والجماعات الإرهابية من جهة أخرى ويلبها تدخل قوات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا الإكواس في 11 جانفي 2011م¹.

لقد شهدت العقيدة الأمنية والاستراتيجية الفرنسية تغييرا منذ بداية عام 2008م، حيث أصبحت تميل بشكل كبير إلى التدخل العسكري الخارجي، وذلك بتدخلها في كل من كوت ديفوار وليبيا².

كما أن التدخل الفرنسي-عسكريا في مالي لم يكن مفاجئا، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012م، ولعبت دورا كبيرا في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن في إطار الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة³.

حصلت فرنسا على المصوغ القانوني والشرعي لتدخلها في مالي بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 2056، القرار 2071، وخصوصا القرار 2085 الذي حول لفرنسا التدخل بقواتها للدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة بسط سيادة الدولة على المناطق التي سيطر عليها المتمررون، حيث صدر هذا القرار في 20 سبتمبر 2012م⁴.

بداية من الأيام الأولى لشهر يناير 2013م قامت مجموعة من المتمردين وتحديدًا جماعة "أنصار الدين" وبعض الجماعات المساندة لها بالسيطرة على بعض المدن الحيوية في وسط مالي من أجل إجبار الحكومة في باماكو على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وعلى اثر هذه الأحداث قام الرئيس المالي "ديونكوندا تراوري" بالاستنجد بالأمم المتحدة وفرنسا فدعا مجلس الأمن إلى الإسراع في نشر القوات العسكرية بموجب القرار 2085 الصادر

¹ قسايسية إلياس، "أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، المعيار، المجلد 06، العدد 02، 2015، ص 229.

² ساعو حورية، غربي محمّد، مرجع سبق ذكره، ص 250.

³ أزمة مالي والتدخل الخارجي، سلسلة: تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، فبراير 2013، ص 5.

⁴ صخري نجية، بن زحاف فيصل، "تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص 222.

حورية دباك، صافا يمينة

من طرفه، والتي تبلغ 3300 جندي¹، تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وبدعم لوجستي من دول غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا².

أطلقت فرنسا عملية "سيرفال" في 11 جانفي 2013 م، من أجل التصدي لهجوم الجماعات الانفصالية التي استولت على المنطقة الشمالية مع تقديم طائرات، مروحيات إضافة إلى 1700 جندي، وفي أوت 2013 م تم استبدال عملية "سيرفال" بعملية "برخان" التي شملت كل أجزاء الساحل والصحراء، والتي اعتبرت أهم عملية خارجية للجيش الفرنسي، إضافة إلى مساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق السلام في مالي "مينوسا" "MINUSMA" بداية من 1 جويلية 2013 م، حيث بلغ عدد جنودها 13000 جندي.

كما أطلقت فرنسا في جويلية 2020 م عملية "تابوكا" تشترك فيها قوات عسكرية أوروبية من أجل تقليص التواجد العسكري الفرنسي في مالي وإيقاف عملية "برخان" والإبقاء على "تابوكا" التي وتشكل فرنسا جزء منها فقط إلى جانب الدول الأوروبية³.

3.1- أسباب ودوافع التدخل الفرنسي في مالي.

إن التدخل العسكري الفرنسي- في مالي يبقى غامض الدوافع والأسباب إن كان لمحاربة الإرهاب أو لإعادة السيطرة على مناطق النفوذ التقليدية لها⁴، وعلى العموم هناك أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أ- الأسباب المباشرة:

لدى فرنسا دوما ذرائع لتبرير تدخلاتها في إفريقيا، حماية رعاياها، تحرير الرهائن، محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين كلها تبريرها وضعتها فرنسا في تدخلها في ليبيا عام 2011 م، بحجة حماية المدنيين وإتقاذ الشعب الليبي من نظام القذافي، كما استخدمت في تدخلها في مالي مبرر التصدي للمتمردين وإتقاذ وحدة التراب المالي وهذا كله من أجل تبرير سياستها التدخلية⁵.

كما واجهت الحكومة الفرنسية الرأي العام بمجموعة من الحجج أهمها⁶:

- الدفاع الشرعي الجماعي بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

- وجود طلب رسمي من الحكومة المالية.

- استصدار القرار 2085 من مجلس الأمن وما سبقه من قرارات.

¹ عادل عبد الصبور حسن، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي، ومدى شرعيته"، *دفاتر السياسة والقانون*، العدد، 11، جوان 2014، ص 67.

³ مشري حنان، ويكن فازية، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

⁴ عائدة العزب موسى، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالنا مالي ونيجيريا، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015، ص 123.

⁵ جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سبق ذكره، ص 674.

⁶ غضبان مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 69.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي و أثرها على الأمن القومي الجزائري

ب- الأسباب غير المباشرة:

هناك عدة دوافع منها:

- الأسباب السياسية:

تعتبر فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي الأولى في إفريقيا، وهي تعمل على إعادة رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتنامي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث أبدت أمريكا نيتها في بناء قاعدة عسكرية ضخمة في مالي كمقر لقاعدتها العسكرية (أفريكوم)، لتتمكن من مراقبة المنطقة الشاسعة الممتدة من الصومال إلى موريتانيا، لكن الحكومة المالية رفضت ذلك.

إن فرنسا على عكس القوى الاستعمارية الأوربية الأخرى ظلت محافظة على العلاقات الثقافية والعسكرية الوطيدة مع مستعمراتها في إفريقيا، وتشير بعض التقارير إلى أن عدد التدخلات العسكرية الفرنسية في إفريقيا نحو خمسين تدخل منذ عام 1960 م¹.

- الأسباب الاقتصادية:

تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، حيث قدر إنتاج الذهب في عام 2008 م بـ 49 طن مكعب، كما تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي عام 2010 من طرف شركة ايطالية، كما أن المصالح الفرنسية متعلقة أساسا باليورانيوم في الصحراء الإفريقية، وتعتمد فرنسا على نحو 75% من تلبية احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية².

ويرى محللون أن تدخل فرنسا في مالي كان يهدف أساسا للحفاظ على المصالح الاقتصادية الكبيرة لها غرب إفريقيا، ومن أهمها استخراج اليورانيوم من منطقة شمال شرق مالي، والذي تديره شركة "أريفا" الفرنسية التي تزود محطات الطاقة النووية لشركة "أو دي أف" للكهرباء في فرنسا³.

- الأسباب الأمنية:

أدى سقوط نظام القذافي إلى تصاعد المخاوف من استيلاء الجماعات الإسلامية المتطرفة على أسلحة ترسانته العسكرية، ما جعل منطقة الساحل والصحراء تشكل فضاء خصب لنشاط تنظيم القاعدة، إضافة إلى الوضع الأمني المتأزم في مالي، ما أدى بفرنسا إلى الإسراع لتثبيت أقدامها في المنطقة⁴.

¹ مادي إبراهيم كاتي، ترجمة إبراهيم نصر الدين، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016، ص

168.

² علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 08، العدد 03، 2020، ص 133.

³ عمر الحسان، الديمقراطية الجديدة بعد الحرب على الإرهاب، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2016، ص 85.

⁴ علي مدوني، مرجع سبق ذكره، ص 134.

حورية دباك، صافا يمينة

رغم محدودية الاستثمارات الفرنسية في مالي مقارنة مع باقي دول منطقة غرب إفريقيا، إلا أن مالي تشكل امتداد للإقليم الجغرافي الذي تنشط فيه فرنسا، وعليه فإن أي تهديد لأمن واستقرار مالي يهدد بالضرورة المصالح الاقتصادية الفرنسية في الدول المجاورة¹.

2- المحور الثاني: آثار العملية العسكرية الفرنسية في مالي على الأمن القومي الجزائري.

يعتبر أمن منطقة الساحل الإفريقي بما فيها مالي امتداد لأمن الجزائر نظرا لعدة عوامل أهمها القرب الجغرافي.

1.2- مفهوم الأمن القومي.

يشغل الأمن القومي حيزا كبيرا في حقل العلاقات الدولية نظرا لما له أهمية في الحفاظ على استقرار الدول في عالم يشهد العديد من التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الأسلحة العسكرية.

أ- نشأة وتطور الأمن القومي.

تعود الجذور الأولى لظهور مصطلح الأمن القومي إلى فكرة سيادة الدولة، التي تأسست معالمها في ظل معاهدة واستفاليا عام 1648 م، حيث تم الإعلان عن نظام دولي يقوم على أساس الدولة القومية، وفي فترة نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر الأمن الدولي كجال مستقل للدراسة وبعدها أصبح جوهر الدراسات في العلاقات الدولية، أما من الناحية الأكاديمية فظهرت العديد من المحاولات لدراسة الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية وارتبط مفهومه بسياسات الدول لمحاولة مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية في تلك الفترة².

إن الأمن القومي بمفهومه الحديث لم يعد يعطي الأولوية للمؤسسة العسكرية لمحايمته وتحقيق المصالح القومية العليا أو صيانتها، بل أصبحت المؤسسة العسكرية تتقاسم مهمة حفظ الأمن إلى جانب المؤسسات الاقتصادية والمدنية³، حيث "قام باري بوزان" "Barry Buzan" بتوسيع مضمون الأمن من حيث الأبعاد والقطاعات، وقد أضاف عدة أبعاد إلى جانب البعد العسكري، مثل البعد السياسي القائم أساسا على مستوى الاستقرار السياسي للدولة ومصدر شرعية الحكم وقوة مؤسسات الدولة، والبعد الاقتصادي المرتبط بتوفير الموارد المالية والمحافظة على قوة الدولة الاقتصادية ورفاهية مواطنيها، والبعد الاجتماعي المتمثل في قدرة الدولة على حماية

¹ عبير شليغم، "أطاع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، رؤية تركية، المجلد 04، العدد 04، شتاء 2015، ص 87.

² علي سيد إسماعيل، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 36-37.

³ زروقي إبراهيم، "الأمن القومي العربي دراسة في المفهوم، الأبعاد، المرتكزات"، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 09، الرقم 02، 2013، ص 231.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

خصوصية أفرادها الثقافية والدينية والهوية الوطنية، والبعد البيئي المتعلق بقدرتها على المحافظة على المحيط الحيوي ضد كل ما يعيق النشاط الإنساني¹.

ب- التعريف بالأمن القومي.

اختلفت جوانب الأمن القومي لدى المفكرين والباحثين وذلك باختلاف أفكارهم وتوجهاتهم ومصالحهم، حيث يشير مفهوم الأمن في اللغة إلى الأمان والطمأنينة.

يعرفه وولتر ليبمان: "Walter Lippmann" بأنه قدرة الدولة على تحقيق الأمن، دون التضحية بمصالحها المشروعة بعيدا عن الحرب، مع القدرة على اللجوء للحرب حال اضطرارها لذلك" التركيز على الجانب العسكري للأمن من أجل حماية القيم الأساسية للدولة.

يعرفه جوزيف ناي: "Joseph Ney" بأنه الحفاظ على القيم العليا للأمة والتمثلة في الحفاظ على أمن سيادة الدولة واقتصادها وسكانها، وثقافتها من الخطر والدمار"².

ولقد أكد "كولديج" "kolddgeij" ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن القومي لمواكبة التطورات الحاصلة بإدخاله في مجال واسع يشمل جميع المشاكل العالمية تحت مسمى الدراسات الأمنية التي تضم الصراعات الداخلية والخارجية والاتجار وتهريب المخدرات والديون العالمية والكساد الاقتصادي والانتفجار السكاني.... الخ.

كما أكد ذلك وزير الدفاع الأمريكي "روبرت مكنارا" "Robert Mc Namara" خلال حرب فيتنام قائلا "إن الأمن يعني التنمية، سواء منها الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية في ظل حماية مضمونه، والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات الحقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أم المستقبل"³.

وانطلاقا من المفهوم الواسع للأمن يعرفه "باري بوزان" "Barry Buzan" بأنه: "العمل على التحرر من التهديد" وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يشمل أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"⁴.

¹ فاتح النور رحوني، "مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد 2003"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 60، 2021، ص 811.

² فرح عصام بن جليل، يحيى محمد فخري بن سليم، وليد عبد الهادي العويمر، "أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، السنة 2021، ص ص 127-128.

³ محمد عمرون، "مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول"، دراسات إستراتيجية، المجلد 10، الرقم 20، 2014، ص 24.

⁴ بالة عمار، "إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص 1162.

2.2 خصوصية الأمن القومي الجزائري.

في أديبات الدراسات الأمنية، يتعدى مفهوم الأمن القومي المستوى الداخلي إلى نطاق المستوى الخارجي للدولة، في محيطها الجغرافي، وإدراك صناع القرار لأهمية حماية المصالح الخارجية التي تعتبر من الأولويات التي يجب الحفاظ عليها في مواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة، والتدخلات الخارجية وإدراك انعكاسها على أمن واستقرار الدولة¹.

أ- محددات الأمن القومي الوطني الجزائري.

تتمثل محددات الأمن القومي الجزائري في ثلاثة محددات:

- المحدد الجيوسياسي.

تتمتع الجزائر بموقع جغرافي هام شمال القارة الإفريقية، حيث تتوسط بلدان المغرب العربي، وتشارك حدودها مع جميع الدول المغاربية إضافة إلى حدودها مع دولتين من دول الساحل الإفريقي (مالي والنيجر)، وهي أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة وذلك منذ تقسيم السودان عام 2011 م، تقدر مساحتها 2.381.741 كلم²، ويبلغ شريطها الساحلي 1200 كلم.

تكمن أهمية الموقع الجيوسياسي للجزائر ومساحتها الشاسعة والمتزامية الأطراف في كونها تمثل نقطة العبور والاتصال بين دول المغرب العربي، وبشكل موقعها المشرف على الجهة الجنوبية للبحر المتوسط منفذ وممر لدول الساحل الإفريقي، وبالنسبة لأوروبا تعتبر الجزائر بوابة العمق الإفريقي (المستعمرات الإفريقية) حيث لا تزال المصالح الأوروبية قائمة فيها².

- المحدد التاريخي.

تاريخ الجزائر حافل بالفضائل والحروب التي قام بها مع كل الإمبراطوريات والدول التي احتلتها سابقا، وكانت تخرجهما من أرضها في كل مرة والتاريخ الجزائري حافل بالحركات الاستعمارية وفي مقابل ذلك البطولات التي كانت ملهمة للعديد من الشعوب.

استثمرت الجزائر هذا البعد التاريخي في دعم قضايا التحرر بمناهضتها للتمييز العنصري جنوب إفريقيا ودعمها للقضية الفلسطينية³.

¹ محمد صالح جبال، الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في إفريقيا، المركز الأوربي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 21 يونيو 2021، على الموقع: europarabct.com تم تصفح المقال بتاريخ: 2023/01/24، على الساعة: 15:48.

² أمينة بن نافلة، "الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 09، العدد 10، 10 ماي 2018، ص ص 303-304.

³ نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص ص 1087-1088.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

- المحدد الاقتصادي.

يعد من أهم محددات الأمن الوطني للدولة، إذ أن قوة الاقتصاد تعطي دفعا قويا لتحرك الدولة على المستوى الخارجي، إضافة إلى تحقيق الاستقرار داخليا، وفي الجزائر يمثل اتساع المساحة عاملا هاما في تنوع الثروات الطبيعية من الناحية الاقتصادية، تتمثل أساسا في مصادر الطاقة كالبترول والفحم والغاز، والمعادن كالحديد والتصدير إضافة إلى الموارد الغذائية المتمثلة في القمح والذرة، وكون الجزائر تعتمد على الاقتصاد الريعي فهو يعرضها لخطر التذبذب المستمر في الأسواق العالمية للطاقة التي كثيرا ما تتعرض للانخفاض المفاجئ للأسعار بسبب الأزمات والنزاعات الدولية¹.

ب- التدابير الأمنية للأمن الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة.

يتكون البناء الهيكلي الجزائري من عدة بنيات كقيادة الأركان والدرك الوطني والقوات البرية والبحرية والجوية، ومنذ سنة 2000 م تم التركيز على التدابير الأمنية لصيانة الأمن الوطني في ظل ازدياد التهديدات الأمنية الجديدة حيث تمثلت في ما يلي:

- تعتبر عملية الاستقرار مهمة مركزية للقوات المسلحة الجزائرية، ووزارة الدفاع الوطني مستعدة لتنفيذ ودعم هذه العمليات والعمليات القتالية المشابهة.

- يجب تنفيذ تدابير الاستقرار لتعزيز مصالح وقيم الدولة الجزائرية وتوفير الأمن للمواطنين واستعادة الخدمات الأساسية، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، وتشمل الأهداف طويلة المدى المساعدة على تطوير القدرات المحلية، لتوفير الخدمات الضرورية وكذلك تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، والمجتمع المدني القوي.

- يجب تنفيذ تدابير الاستقرار بفعالية أكبر باستخدام خبراء المجتمع المدني المحليين، ويجب أن تكون القوات المسلحة الجزائرية مستعدة للقيام بكل المهام الضرورية لإنشاء والحفاظ على النظام عندما لا يستطيع المدنيون القيام بذلك، فنجاح هذه المهام سيساعد على نشر السلام الدائم².

ج- العقيدة الأمنية الجزائرية.

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتقوم الدول بتبني هذه العقيدة من خلال تعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، وبشكل عام فإن العقيدة الأمنية للدولة تشكل الأداة التي تنطلق منها الدول في تعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي

¹ أمينة بن نافلة، مرجع سبق ذكره، ص 306.

² فيروز مزياي، "استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 948.

حورية دباك، صافا يمينة

تواجهها، وبهذا فإن الاختلاف في العقيدة الأمنية للدول يؤدي بالضرورة إلى الاختلاف في التهديدات والمخاطرة التي تواجهها¹.

يشكل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض التدخل الأجنبي من المبادئ الراسخة في السياسة الخارجية الجزائرية والذي شكل جوهر العقيدة الأمنية الجزائرية والموجه لسلوكها السياسي، وبمقتضاها رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، كما تنأى بنفسها عن مختلف النزاعات في المنطقة، وقد تسببت هذه المواقف في خلق بعض التوترات مع بعض الدول العربية التي تميل إلى اتخاذ سياسات تدخلية في المنطقة².

3.2- انعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على أمن الجزائر.

شملت التداعيات التي أفرزها التدخل العسكري الفرنسي- في مالي جميع الميادين الأمنية والسياسية والاقتصادية.

أ- الانعكاسات الأمنية.

تشكل منطقة الساحل الحزام الأمني للجنوب الجزائري، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري³، وهذا ما أجبر الجزائر على ضرورة تنمية منطقة الساحل ودعم الحكومة المركزية، فقد شكل التدخل الفرنسي في مالي مأزقا أمنيا للجزائر، حيث رفضت التدخل الخارجي خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي ورفضت العمل على تفعيل قدراتها العسكرية التي تعتبر الأقوى في المنطقة لمواجهة التنظيمات الإرهابية في شمال مالي خشية التورط في المستنقع المالي وركزت استراتيجيتها من أجل تحقيق هدفين⁴:

- منع امتداد الصراع إلى الداخل الجزائري.

- منع الحركات "الأزوادية" من تشكيل كيان مستقل يهدد الدولة الجزائرية.

وبساح الجزائر للطائرات الفرنسية بعبور مجالها الجوي لتنفيذ عملياتها العسكرية في شمال مالي تعرضت الجزائر لأول اختبار صعب تمثل في عملية "تيقنتورين"⁵، حيث قامت مجموعة تابعة لكتيبة الموقعون بالدماء وهي إحدى الكتائب المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالتسلل إلى قاعدة تيقنتورين النفطية التابعة لمدينة عين أمناس الواقعة على بعد 100 كلم على الحدود الجزائرية - الليبية بولاية إليزي الجزائرية في

¹ ساعد طيايية، عبد الرحمان بورنان، "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 537.

² عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو أيار 2018، ص 3.

³ ساعو حورية، غربي مُجّد، مرجع سبق ذكره، ص 253.

⁴ جبارة زهير، بن عمر عادل، مرجع سبق ذكره، ص 681.

⁵ عبد المجيد عمراني، نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص 138.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

16 من جانفي 2013 م، واحتجزت عشرات الرهائن من جنسيات مختلفة، وطالبت فرنسا بوقف عملياتها العسكرية في مالي مقابل الحفاظ على سلامة الرهائن وإطلاق سراح مائة إسلامي معتقل في الجزائر، إضافة إلى تزويد أفرادها بـ 20 سيارة دفع رباعي مزودة بالوقود وفتح ممر آمن لهم نحو شمال مالي، غير أن وعي صانع القرار الجزائري قد دفعه إلى التعجيل باستعمال الجيش في إنهاء مسألة الرهائن بغض النظر عن النتائج، وبرغم الانتقادات التي وجهت لهذا التدخل عادت الجزائري للتمسك بمبادئها المتمثلة في تغليب الحل السلمي ورفض التدخل الأجنبي في مالي¹.

ب- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية.

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي وخصوصا مالي حاضنة للإرهاب الدولي²، حيث سيطرت كل من الجماعات الإرهابية الثلاثة المتمثلة في جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على ثلثي مساحة مالي، من خلال السيطرة على مقاطعات "غاو"، "تمبكتو"، "كيدال" بعدما افتكتها من الحركة الوطنية لتحرير أزواد أصبح للإرهاب شبيه دولة كبيرة ممتدة عبر كل من موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، وهو ما يسمح لهذه التنظيمات الإرهابية بحرية التحرك والحصول على الأسلحة³.

لقد خلق التدخل الفرنسي- في مالي تحديا أكبر للجزائر في مقابل هشاشة الأنظمة الاقتصادية لدول الجوار وغياب التنسيق الأمني وانكشاف الحدود المشتركة وانتشار الأسلحة وغياب شريك مستقر على الطرف الآخر، ما حتم على الجزائر التحرك لوحدها في تحصين الحدود المشتركة مما يزيد من مسؤولياتها وأعبائها المطروحة، حيث تتوزع مسؤوليات الجزائر بين تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الراحية إلى تحقيق رفاهية الفرد من جهة وضرورة تأمين التراب الوطني من جهة أخرى⁴.

إضافة إلى ظاهرة محاولات هجرة المالىين إلى الأراضي الجزائرية مما يؤثر على الأمن الاقتصادي والاجتماعي للجزائر⁵.

خاتمة:

إن حرص فرنسا على التواجد الدائم لها في الساحل الإفريقي الذي تعتبره منطقة نفوذ تقليدية من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة أدى بها إلى حشد المجتمع الدولي للحصول على مسوغ قانوني

¹ عادل عبد الصبور حسن، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² عفاف بن علي، "الأبعاد السوسيو-اقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية،

المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019، ص 398.

³ قسايسية إلياس، مرجع سبق ذكره، ص 227.

⁴ عفاف بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 399-400.

⁵ نفس المرجع، ص 399.

حورية دباك، صافا يمينة

يسمح لها بالتدخل العسكري في مالي مستغلة بذلك حاجة الحكومة المالية العاجزة عن بسط سيادتها على أراضيها.

لقد كان للتدخل الفرنسي تداعياته الخطيرة على دول الجوار وبالخصوص الجزائر بحكم القرب الجغرافي، حيث شملت هذه التداعيات جميع المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة والثقيلة منها، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية سواء للاستقرار في دول شمال إفريقيا أو اعتبارها كمناطق عبور إلى أوروبا.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

- 1- إسمايل علي سيد، الأمن القومي العربي واقعه وآفاقه في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المعاصرة، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
- 2- الحسن عمر، الديمقراطية الجديدة بعد الحرب على الإرهاب، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2016.
- 3- كاتي مادي إبراهيم، ترجمة إبراهيم نصر الدين، التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ 1991، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016.
- 4- لخضاري منصور، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015.
- 5- موسى عايدة العرب، جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي ونيجيريا، دار البشير للثقافة والعلوم، مصر، 2015.
- 6- عمراني عبد المجيد، نداء إلى حضارة واحدة لعالم واحد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020.

ثانيا: الدوريات.

- 1- بالة عمار، "إسهامات مدرسة كونهانغ في توسيع مفهوم الأمن: من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 02، 2022.
- 2- بن جليل فرج عصام، يحيي محمد فخري بني سليم، وليد عبد الهادي العويمر، "أثر التحديات الداخلية والخارجية على الأمن القومي العربي: الواقع وآفاق المستقبل"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 10، العدد 03، 2021.
- 3- بن نافلة أمينة، "الأمن الوطني الجزائري بين التهديدات الأمنية الإقليمية وبناء الأمن في منطقة الساحل والصحراء"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 09، العدد 10، 2018.
- 4- بن علي عفاف، "الأبعاد السوسيو-اقتصادية للتدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 2019.
- 5- جبارة زهير بن عمر عادل، "التدخل الفرنسي في مالي: دراسة في الأبعاد والخرجات"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.
- 6- زروقي إبراهيم، "الأمن القومي العربي دراسة في المفهوم، الأبعاد، المرتكزات"، مجلة أنثروبولوجية الأديان، المجلد 09، الرقم 02، 2013.
- 7- مدوني علي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 08، العدد 03، 2020.

العملية العسكرية الفرنسية في مالي وأثرها على الأمن القومي الجزائري

- 8- حسن عادل عبد الصبور، "التدخل العسكري في مالي ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية"، آفاق أفريقية، المجلد 11، العدد 37، 2013.
- 9- طياية ساعد، بورنان عبد الرحمان، "تطور العقيدة الأمنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- 10- مزلياني فيروز، "استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2019.
- 11- مشري حنان، ويكن فازية، "جدلية التدخل الفرنسي- في مالي بين تحقيق الأمن الإنساني الداخلي وتهديده"، مجلة هيروودت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- 12- ساعو حورية، غربي محمد، "موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي- في مالي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جوان 2017.
- 13- عمرون محمد، "مسار وتحديات رسم سياسات الأمن القومي للدول"، دراسات استراتيجية، المجلد 10، الرقم 20، 2014.
- 14- فلاك نور الدين، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.
- 15- فرقاني فتيحة، "الافتتاح التركي على القارة السمراء"، رؤية تركية، شتاء 2015.
- 16- صخري نجية، "بن زحاف فصل، تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي"، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 09، العدد 01، 2021.
- 17- قسايسية إلياس، "أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي ومسار الجزائر التفاوضي"، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02، 2015.
- 18- فاتح النور رحومني، "مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد 2003"، مجلة المعيار، المجلد 25، العدد 60، 2021.
- 19- شليغم عبير، "أطماع فرنسا في إفريقيا تعود تحت راية: التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، رؤية تركية، المجلد 04، العدد 04، شتاء 2015.
- 20- شامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي- بمالي بين خصوصية الأزمة المالية، والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 01، العدد 02، 2014.
- 21- غضبان مبروك، "التدخل العسكري في مالي، ومدى شرعيته"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 11، جوان 2014.

التقارير:

- 1- بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2 مايو أيار 2018.
- 2- "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، سلسلة: تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، فبراير 2013.

مواقع الانترنت:

- 1- جمال محمد صالح، "الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في إفريقيا"، المركز الأوربي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، 21 يونيو 2021، على الموقع: europarabct.com تم تصفح المقال بتاريخ: 2023/01/24، على الساعة: 15:48.